النظام الإداري

السلطة التنفيذية

الوزارة

لقد تحدثنا عن بعض جوانب النظام السياسي الإسلامي ومسائله وأحكامه، وذكرناها مجملة حيث يقتضي الإجمال ومفصلة حين يدعو الأمر إلى ذلك. ونمر إلى جانب من جوانب النظام الإداري وصورة من صوره كان لها في التاريخ آثار كبيرة وفي تسيير دواوين الحكم والجهاز التنفيذي صدى واسع وهي الوزارة.

المبحث الأول: الوزارة في الاصطلاح اللغوي

لفظ الوَزارة [والكسر أعلى] يعني: حال الوزير ومنصبه، والوزير: المِوازِر وخاصٌة الملك الذي يحمل ثقله ويعينه برأيه. ورجل الدولة الذي يختاره رئيس الحكومة للمشاركة في إدارة شؤون الدولة مختصا بجانب منها، كوزير العدل، ووزير المالية والجمع وزراء وأوْزار. [ومن الألفاظ ذات الصلة بلفظ الوزير] الوِزر: الحمل الثقيل، ووَزَر يزِر وِزْرا، وزِرَة: حمل ما يثقل ظهره من الأشياء المثقلة [لأن الوزير يتحمل أعباء الحكم وأثقاله] والوَزَر: الملجأ والمعتصم، وفي الأصل هو الجبل المنيع، قال تعالى: ﴿**كلا، لا وزر إلى ربك يومئذ المستقر**﴾ [القيامة:11] أي لا ملجأ. وتوزر له: صار وزيرا له، وتوزٌرَ له: صار وزيرا له [لأن الناس يلجأون إلى الوزير في أمورهم المعاشية]، ويذهب المستشرقون إلى إرجاع لفظة الوزارة إلى الفارسية القديمة أو البهلوية لما بين لفظ: " وزير " ولفظ : " فشير " الفارسية من التشابه. ولكن الدكتور صبحي الصالح يعترض على هذا، بأن هناك فرقا واضحا بين القضاء والوزارة مما يبعد القول باشتقاق هذا اللفظ من الأصل الفارسي القديم.

كما أن اللفظة وردت في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**واجعل لي وزيرا من أهلي**﴾ [طه: 29] ومعناها في الآية النصير. والعلماء القدامى يجمعون على أن كلمة وزير عربية مع الاختلاف في اشتقاقها، هل من الوِزر، وهو الثقل كما مر، أو من الوَزَر وهو الملجأ، أو من الأزر، وهو الظهر؛ لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بظهره[1]. ورغم كون اللفظة عربية ووردت في القرآن، مع مراعاة الخلاف في مدى احتواء

(1) انظر **المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية**. جـ2ص1028. وانظر ابن منظور، **لسان العرب**. مادة وزر.

القرآن الكريم على ألفاظ معربة أصلها أعجمي، فإن المدلول السياسي لكلمة وزارة –كما يذكر الدكتور صبحي الصالح ، مستحدث في الإسلام، إذ أنها عرفت في بني إسرائيل قبل الفرس البهلويين. فهي على هذا الأساس قديمة جداً، فقد طلب النبي يوسف عليه السلام أن يكون وزيراً عند فرعون، ومن بعده طلب موسى عليه السلام من الله تعالى أن يكون هارون وزيره.

المبحث الثاني: مفهوم الوزارة ونشأتها وشروطها

ويتكوّن الجهاز التنفيذي أو السلطة التنفيذية من رئاسة الحكومة أو الدولة إلى جانب الوزارة والولاة ومديرو الدوائر والجند والشرطة، والوزارة وهي إحدى مكونات السلطة التنفيذية أو الإدارة المركزية على اعتبار أن الإسلام جعل رئيس الدولة هو المسئول الأول عن حراسة الدين وسياسة الدولة وشؤون الرعية، ولكنه لا يستطيع أن يتولى ذلك بنفسه، فكان لا بد له من جهاز تنفيذي يعاونه في إدارة شؤون الحكم والمجتمع وتحمّل أعباء الدولة، قال الماوردي:« ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا باستنابة»[1] والاستنابة معناها الإنابة وهي نوعان: إنابة تفويض وإنابة تنفيذ، والأولى أكثر شمولاً من الثانية وأكثر شروطاً وأدق أداء؛ لأنها إنابة في الحكم والتصرف في الأموال والأعمال، والثانية أضعف؛ لأنها إنابة في تنفيذ ما يصدر عن الإمام من أحكام فليس لها استقلالية في الأداء[2].

الوزارة هي الولاية الثانية في الدولة، ومعناها معاونة رئيس الدولة أو بعضها، ورسم السياسة للدولة، والإشراف على تطبيق الأحكام الإسلامية ومراقبة أحوال الناس وتحقيق العدالة بينهم وتعرف شكواهم وما يقع عليهم، وتأمين احياجاتهم، ورفع الظلم عنهم ورعاية مصالحهم[3].

الحديث عن نظام الوزارة[4] في العهد العباسي، يعني الحديث عن العهد الذي شهد بداية ظهور هذه المؤسسة؛ لأن أكثر المؤلفين يتفقون على أن الوزارة لم تظهر إلا في العهد العباسي. وإن كان هناك من يذهب إلى القول بأن نظام الوزارة في الإسلام قد ظهر في عهد النبي ﷺ، وقد اتخذ حوالي سبعة عشر وزيراً، أو أنه ظهر مع الخلافة، فكان عمر وزير أبي بكر(رضي الله عنهما)، وعثمان وعلي وزيري عمر ﷺ، وعلي ﷺ ثم مروان بن الحكم وزيري عثمان، وعمرو بن العاص ﷺ وزياد وزراء معاوية ﷺ وهكذا[5] ... إلا أن

---

(1) الماوردي، **الأحكام السلطانية**. ص21.

(2) ضياء الدين الريس، **النظريات السياسية الإسلامية**. ص256.

(3) عبد العزيز عزت الخياط، **النظام السياسي في الإسلام**. ص220

(4) انظر د.صبحي الصالح، **النظم الإسلامية نشأتها وتطورها**. ص294-295. ود.منير العجلاني، **عبقرية الإسلام**. ص153- 154.

(5) د.منير العجلاني، مرجع سابق، ص155.

الوزارة لم يكن عملها محدّداً، وكمؤسسة سياسية قائمة بذاتها لم تتضح معالمها ومواصفاتها بشكل نهائي إلا في العهد العباسي[1]، والذي يدل على هذا ما يأتي:

1. إن معنى الوزارة في الاصطلاح، يستخلص من خلال التأمل في مقولة أحد خلفاء بني العباس وهو هارون الرشيد عندما قلّد يحي بن خالد البرمكي الوزارة مخاطبا إياه بالأبوة: « يا أبت، أنت أجلستني هذا المجلس ببركة رأيك، وحسن تدبيرك وقد قلدتك أمر الرعية، وأخرجته من عنقي إليك، فاحكم بما ترى، واستعمل من شئت، واعزل من رأيت، وافرض لمن رأيت، واسقط من رأيت، فإني غير ناظر معك، في شيء »[2]. ويستخلص العجلاني من هذه المقولة تعريف الوزير في الاصطلاح بأنه : نائب مفوض، يحكم البلاد كلها باسم الخليفة، وقد أطلقت يده في التولية والعزل، والعطاء والحرمان، لا يشاركه في ذلك أحد. وقد يحد بعض الخلفاء من سلطان وزرائهم، فيأخذونهم بعرض الأمور عليهم قبل الفصل فيها، أو يستثنون من نظرهم جملة أشياء يقومون بها أنفسهم أو يفوضونها إلى ولاة مخصوصين، ولكن الوزير، حتى في هذه الحالة، لا يخلو أمره من خطر، فهو أكبر الولاة، ورئيس الدواوين، وصاحب المشورة، وأدنى الناس مجلسا من الخليفة[3].

2. رغم ورود كلمة الوزارة في القرآن الكريم، واستعمال العرب لها في صدر الإسلام، وفي عهد الخلافة الراشدة، وكذلك في عهد الخلافة الأموية– حيث بدأ الخليفة يتخذ لنفسه كتّابا، كانوا يشبهون في سلطانهم الوزراء، كعبد الحميد الكاتب، فإن كلمة الوزارة كانت تعني المشير والمؤازر، ولم تكن الموظف المخصوص، الذي يوليه الخليفة إدارة الدولة إلا في عهد العباسيين[4].

3. ما ذكره المؤرخ والكاتب السياسي، ابن طباطبا من أن الوزارة لم تتمهد قواعدها وتتقرر قوانينها إلا في دولة بني العباس[5]، فأما قبل ذلك، فلم تكن مقننة القواعد ولا مقررة القوانين، بل كان لكل واحد

---

(1) في عهد الدولة الأموية، أصبح الحكم ضربا من الملكية الوراثية، فكان الخلفاء يستشيرون بعض ذوي الرأي ليكونوا لهم وزراء يتحملون بعض الأعباء، لكنهم لم يصطلحوا على تسمية أي واحد منهم وزيرا بشكل رسمي. انظر صبحي الصالح، **النظم الإسلامية**. ص295-296.

(2) د.منير العجلاني، **عبقرية الإسلام**. ص155، نقلا عن الجهشياري، **الوزراء والكتاب**. ص45 .

(3) المرجع السابق، ص155.

(4) د.صبحي الصالح، **النظم الإسلامية**. ص296، و منير العجلاني، المرجع نفسه. ص156- 157.

(5) ابن طباطبا، **الفخري في الآداب السلطانية**. ص136.

من الملوك أتباع وحاشية، فإذا حدث أمر استشار ذوي الحجج والآراء الصائبة، فكل منهم يجري مجرى وزير، فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة، وسمي الوزير وزيرا، وكان قبل كل ذلك يسمى كاتبا أو مشيرا[6].

أما عن الشروط اشترط فقهاء السياسة في الوزير عموماً أن يكون من ذوي الكفاءة والاختصاص والقدرة على تحمّل أعباء العمل، كما يشترط فيها ما يشترط في الخلافة باستثناء النسب القرشي، كالعدالة والعلم والرأي والصدق وحفظ الأسرار، وصواب التدبير[1].

المبحث الثالث: أنواع الوزارة ومهمات كل نوع

انقسمت الوزارة إلى قسمين :

1. **وزارة التنفيذ:** وهي التي تكون فيها مهمة الوزير، تنفيذ أوامر الخليفة مع عدم التصرف في شؤون الدولة من تلقاء نفسه، فلا يستقل بتدبير الأمور بل يعرض أمور الدولة على الخليفة ويتلقى أوامره فيها، وبذلك لم يكن الوزير إلا وسيط بين الخليفة ورعيته، وبين الرعية والولاة، يؤدي عن الإمام ما أمر وينفذه، ويخبر الخليفة بتجهيز الجيوش وتقليد الولاة. وهو أشبه ما يكون اليوم برئيس الديوان، كما يشترط فيه أن يكون أميناً صادق القول،قليل الطمع، ذَكوراً لما يؤديه إلى الخليفة، ذكيّا فطناً محبوباً لدى الناس، بعيداً عن الأهواء والأحزاب لئلا يخرجه الهوى إلى الباطل والتحزب إلى التعصب. وأن يكون من أصحاب التجربة والحنكة إذا جعله الخليفة من أرباب المشورة، وهذه الوزارة أقل شأناً من وزارة التفويض[2].

2. **وزارة التفويض:** وهي أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر في أمور الدولة، والتصرف في شؤونها دون الرجوع إليه، ولم يبق للخليفة بعد ذلك إلا ولاية العهد فإن للإمام وحده أن يعهد إلى من يرى وليس ذلك للوزير، وسلطة عزل من يوليهم الوزير، وليس لوزير أن يعزل من قلّده الإمام، وللإمام كذلك أن يستعفي الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير، وما سوى ذلك فحكم التفويض إليه يفتي

---

(6) د.منير العجلاني، مرجع سابق، ص157.

(1) انظر أبي يعلى الفراء، **الأحكام السلطانية**. ص15. والماوردي، **الأحكام السلطانية**. ص22. والبدر بن جماعة، **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**. ص77.

(2) انظر عبد العزيز عزت الخياط، **النظام السياسي في الإسلام**. مرجع سابق، ص222-223.

جواز فعله وصحة تنفيذه. ويحذر الثعالبي من مغبة تولي هذه الوزارة لثقل المهام فيها فيقول:« لا يقبل الوزير تفويض سلطانه إليه، ويتجنّب إمضاء ما لم ينهه إليه، فإن عواقب التفويض ردية، والتفويض مطية الكبر، وأخطر طرق الاستراحة»[3]

ومن نماذج وزارة التفويض، ما صنعه الخليفة هارون الرشيد مع يحي بن خالد البرمكي حيث قلده الوزارة التي تستغني عن توقيعات الخليفة على عكس وزارة التنفيذ التي يباشرها الخليفة نفسه. ويؤثر عن الرشيد أنه دفع إليه بخاتم الخلافة، حتى صار بيده الحل والعقد في شؤون الدولة، وقبض البرامكة على زمام الأمور[1]. ولكن دوام الحال من المحال، فإنشاء وزارة التفويض كان نكبة على البرامكة، على اعتبار أنها جعلتهم يستبدون بالأمر دون الخليفة، وهو أمر هاله، فانقلب عليهم، ونكل بهم على النحو الذي ذكرناه آنفا.

المبحث الرابع: مساءلة الوزراء ومحاسبتهم

للخليفة أن يساءل الوزير ويراقبه ويحاسبه، وللأمة أن تحاسب الوزير وتراقبه وتطالب الخليفة بعزله إذا أخطأ أو انحرف بأن أساء معاملة الناس أو ارتشى أو سرق أو جار أو خان، أو أخفى الأسرار عن الإمام وغير ذلك من المخالفات والتجاوزات. وقد أقر الإسلام موضوع التعزير وسماه بعض الفقهاء بولاية الحسبة المكلّفة أصلاً بالأمر بالمعروف إذا تُرِك والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، ومنها محاسبة ذوي المناصب العليا في الدولة إذا رأى تقصيراً فيما يلزم فعله منهم[2].

المبحث الخامس: تعيين الوزراء وعزلهم

يعيّن الخليفة الوزير من خلال ما يسمى عقد أو عهد تقليد الوزارة. وهو عهد الخليفة إلى شخص ما بالوزارة، وهو عقد ثنائي بين الخليفة ومن يعينه وزيراً. وهو على نوعين: تعيين تقرير وذلك بأن يكون المرشح للوزارة حاضراً فيكلّف بالوزارة إما لفظاً و إما كتابةً، و يشتمل هذا التكليف على شرطين: الأول، عموم النظر، والثاني النيابة عن الخليفة. وبعد أن يطلّع الوزير على تعيينه من خلال مرسوم الخليفة، يتوجه إلى دار

---

(3) أبو منصور الثعالبي، **تحفة الوزراء**. ص101.

(1) انظرالماوردي،مصدر نفسه، ص22- 23. وابن الأثير، **الكامل في التاريخ**. ج5ص82. وصبحي الصالح، مرجع سابق، ص300.

(2) انظر فتحي عبد الكريم، **الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي**. ص429. وعبد العزيز الخياط، **النظام السياسي في الإسلام**. ص223.

الخلافة في موكب من الحجاب والقواد ويقوم الحاجب بتقديمه إلى الخليفة فيؤدي أمامه فروض الطاعة، ويلبس الملابس السلطانية التي تخصص عادة للوزراء، وهذه المراسيم خاصة بوزير التفويض، أما وزير التنفيذ فلا يحتاج إلى تقليد بل يكتفي بالإذن له بالوزارة.

وللخليفة كذلك حق عزل الوزير الذي عيّنه سواء أكان وزير تفويض فيفسخ العقد الذي بموجبه صار وزيراً، ويعزل بالطريقة التي عيّن بها، أو وزير تنفيذ فيعزل كما عيّن. والعزل نوعان:

أحدهما: ما كان بغير سبب، أو عن ملل أو حب في التغيير.

ثانيهما: العزل لسبب دعا إليه، كالخيانة أو العجز والقصور عن القيام بمهمات الوزارة، أو العسف والظلم، أو الضعف واللين وقلة الهيبة، أو ظهور من هو أكفأ منه لحاجة الدولة إليه، لأو لنقله إلى عمل آخر يرى أنه أقدر عليه[3].

(3) انظر الماوردي، **قوانين الوزارة**. ص119. **الأحكام السلطانية**. ص23-26. ومحمد فاروق النبهان، **نظام الحكم في الإسلام**. ص565.

المبحث السادس: علاقة الوزارة بالجانب السياسي

يمكن بيان هذه العلاقة في النقاط الآتية :

1. لم يكن الوزير في مبتدأ الخلافة العباسية، أي في عهد أبي العباس السفاح يتمتع بصلاحيات أو سلطات كاملة في جميع الدواوين، مثل أبي سلمة الخلال رغم تسميته بالوزير؛ فلم يكن ديوان الخراج وديوان الجند مثلا مندرجين في سلطاته، بل كان كل منهما في يد خالد بن برمك. وقد يقع التصادم بين سلطة الخليفة وسلطة الوزير؛ بحكم عدم تحديد صلاحيات الوزير، بخلاف صلاحيات الخليفة، إذ أنها واضحة منذ البداية. وكون الوزير لا يعدو إلاّ أن يكون مساعد الحاكم هي الفكرة التي كانت تسيطر على ذهن الخليفة، بينما كان الوزير يتطلع إلى ما ليس له، وهو السيطرة على الجهاز الإداري كلّه وتنفيذ جميع الصلاحيات. ومآل هذا الصراع في النهاية إلى الخليفة. وكمثال على هذا، أن أبا جعفرلم يكن له وزير دائم، ولم يكن دائما من يسمى وزيرا بل كان له فلان وزيرا مرة وغيره مرة أخرى، وكان له تارة من يسمى وزيرا وتارة من يسمى كاتبا، وليس كل منهما إلا موظفا ذا منصب كبير يبدي الرأي ويشير. ويستخلص من هذا أن الوزارة لم ترسخ أصولها في عهد الخليفة الثاني المنصور، فكان أغلب وزراءه من الموالي، نظرا للمهارة التي يمتلكونها في التنظيم الإداري توارثا عن أجدادهم الفرس، وأيضا لحذقهم في الكتابة. ولم تختلف تجربة المنصور مع الوزراء مع تجربة سلفه السفاح حيث أنه لم يعط وزراءه كثيرا من النفوذ والسلطة، ومن هنا كان الوزراء والكتاب عرضة للعزل لمجرد أن الخليفة لم يعد راغبا في بقاء أحدهم. كما أن الوزراء في العصر العباسي الأول كانوا يخافون على أنفسهم من بطش الخلفاء، فيحاول أحدهم، أن يتجنب تسمية الخليفة له وزيرا، لأن كثيرا منهم قتلوا على أيدي الخلفاء.

2. بداية من عهد الخليفة المهدي بدأت سلطة الوزراء في التوسع، فأعطيت للوزير الرئاسة حتى على الدواوين والتراتيب الإدارية، بل حتى على الجيش إلى حدٍّ ما. كما أن تعيين الوزراء يتم غالبا تبعا لكفاءاتهم الإدارية والكتابية، فكانت المقدرة الشخصية تلعب دورا كبيرا.

3. في عهد الخليفة هارون الرشيد بلغ سلطان الوزارة حدا كبيرا من القوة والنفوذ، وذلك بفضل الصلاحيات التي مُنحها الوزير. ومن نماذج هذا، ما فعله الرشيد مع يحي بن خالد البرمكي، عندما فوضه بجميع أنواع السلطة، وفوض إليه الإشراف على الدواوين، وجعل ولديه جعفرا و الفضل مساعدين له. ورغم انقلاب الرشيد على البرامكة وتنكيله بهم، فقد استمر نفوذ الوزراء في عهد الخليفة المأمون بعد أن أطلق يد الوزير الفضل بن سهل في الأمور السياسية، وفوضه بقيادة الحرب ورئاسة الشؤون الإدارية، وسماه : " ذا الرئاستين " وهو اسم مبتكر في ذلك الوقت. ولكن نفوذ الوزير لم يدم، لأن المأمون تخلّص منه حين ألفاه خطرا عليه[1].

ويتحدث ابن خلدون عن ظاهرة اتساع نفوذ الوزراء واستبدادهم في العهد العباسي، ومقابلته باستبداد السلطان، كنتيجة تمخضت عن إنشاء وزارة التفويض بقوله: « ثم جاء في الدولة العباسية شأن الاستبداد على السلطان، وتعاور فيها استبداد الوزارة مرة والسلطان أخرى، وصار الوزير إذا استبد، محتاجا إلى استنابة الخليفة إياه لذلك، لتصح الأحكام الشرعية وتجيء على حالها، فانقسمت الوزارة حينئذ إلى وزارة تنفيذ وهي حال ما يكون السلطان قائما على نفسه، وإلى وزارة تفويض وهي حال ما يكون الوزير مستبدا عليه»[1].

4. عندما استبد الأتراك بالسلطة في الربع الثاني من القرن الثالث الهجري، وأصبح الخليفة اسما على غير مسمى، ضعف مركز الوزراء وانتقلت السلطات الحقيقية إلى الجيش، ولكن الخلفاء استعادوا سلطانهم بعد ذلك في منتصف القرن الثالث نفسه، فاستعاد الوزراء بذلك قوتهم، وأحيطت الوزارة بكثير من مظاهر الإجلال، وأصبح الوزراء منذ ذلك الحين يلعبون أخطر دور في تسيير دفة الحكم رغم تعرضهم الدائم لغضب الخلفاء من أجل أتفه الأمور.

5_ مرّت على الخلافة العباسية عهود بطلت فيها صفة الوزارة كما حدث سنة 334هـ حين فتح البويهيون بغداد، حيث أصبح كاتب الأمير البويهي يقوم مقام وزير الخليفة. أما الوزارة فأصبحت ذات صفة

(1) صبحي الصالح، **النظم الإسلامية**. مرجع سابق. ص297-299.

(1) ابن خلدون، **المقدمة**. ص231.

عسكرية، فكان للوزير سلطة قيادة الجيش وتوجيهه إلى المواقع الحربية. وكان من واجباته أيضا وضع الخطط[2].

6 _ بلغ من هوان الوزارة في العهد البويهي أن أصبح الناس في إمارة عضد الدولة، يتقبلون إسناد الوزارة إلى غير المسلم، فقد اتخذ عضد الدولة وزيرين كان أحدهما مسيحيا. وينقل د.صبحي الصالح عن القاضي أبي يعلى في كتابه الأحكام السلطانية قوله: « وقد قيل: إنه يجوز أن يكون هذا الوزير- أي وزير التنفيذ- من أهل الذمة) ويعلّق الدكتور على هذا بقوله: « ويلاحظ أن أبا يعلى حنبلي المذهب»[3].كما أوشكت الوزارة أن تصبح كالخلافة وراثية في بعض العائلات ذات النفوذ أو المقدرة الكتابية المشهودة. وشاعت للوزراء ألقاب في أواخر القرن الرابع الهجري وأوائل الخامس، فقد كان بعضهم يدعى: "شرف الملك"، وبعضهم "سعد الدولة" وهكذا[4]...

النظام القضائي
أو السلطة القضائية

المبحث الأول: تعريف القضاء لغة واصطلاحاً

القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة[1]، وأحد السلطات الشرعية المكونة للدّولة الإسلامية، وللفظة القضاء في اللّغة العربية معان عدة منها: الفراغ، لقول الله سبحانه و تعالى:﴿**فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً** ﴾ [الأحزاب:37] والأداء، فيقال قضى الدين أي أدّى ما عليه من دين، والإلزام كقوله تعالى﴿ **وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾ [الإسراء:23]، وكذلك معنى الحكم أي الحكم في المسألة أو الحكم بين المتنازعين

(2) صبحي الصالح، المرجع السابق، ص299-300.

(3) صبحي الصالح، المرجع نفسه، على هامش صفحة 300.

(4) صبحي الصالح، المرجع نفسه، ص300.

(1) العبارة لعمر بن الخطاب، في كتابه إلى أبي موسى الأشعري يحدّثه فيه عن أصول القضاء ومبادئه وطرقه، انظر ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين**. جـ1ص12. وانظر أيضاً نص هذه الوثيقة بتمامها في : ابن خلدون، **المقدمة**. ص225. ومحمد حميد الله، **الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة**. ص327.